



Distr.
GENERAL
A/40/998
6 December 1985
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الأربعون
البند ١٤٨ من جدول الأعمال

مشروع الاعلان المتعلق بالمبادئ الاجتماعية
والقانونية المتصلة بحماية الاطفال ورعايتهم ، مع
اهتمام خاص بالحضانة والتبني على الصعيدين
الوطني والدولي

تقرير اللجنة السادسة

المقرر : السيد موليفي فولسو (ليسوتو)

أولا - مقدمة

١ - برسالة مؤرخة في ١٠ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٥ (A/40/244) ، طلب ممثلو السويد والفلبين وفنزويلا وهولندا ادراج بند اضافي في جدول أعمال الدورة الأربعين للجمعية العامة ، بعنوان " مشروع الاعلان المتعلق بالمبادئ الاجتماعية والقانونية المتصلة بحماية الأطفال ورعايتهم ، مع اهتمام خاص بالحضانة والتبني على الصعيدين الوطني والدولي " . وكان الطلب مشفوعا بمذكرة ايضاحية .

٢ - وبناء على توصية المكتب ، قررت الجمعية العامة في جلستها ٥٣ ، المعقودة في ٢٩ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٥ ، أن تدرج البند في جدول أعمالها وأن تحيله الى اللجنة السادسة .

٣ - ونظرت اللجنة السادسة في هذا البند ، في جلساتها ٣٠ و٤٨ و٤٩ و٥٠ و٥١ المعقودة في ٦ و ٢٧ تشرين الثاني / نوفمبر و ٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٥ . وتظهر في المحاضر الموجزة لتلك الجلسات (انظر A/C.6/40/SR.30 و 48 و 50) الآراء التي أعرب عنها الممثلون الذين شاركوا في المناقشة التي دارت بشأن البند .

.../...

85-36672

٤ - وكان معروضا على اللجنة مشروع قرار (A/C.6/40/L.8) مقدم من اسبانيا والسويد وشيلي والفلبين وفنزويلا وفنلندا وهولندا ، انضم اليها فيما بعد باراغواي وجمهورية المانيا الاتحادية . وفيما يلي نص مشروع القرار :

" ان الجمعية العامة ،

" اذ تشير الى قراراتها ١٦٧/٣٦ المؤرخ في ١٦ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨١ ، و ١١٥/٣٧ المؤرخ في ١٦ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٢، و ١٤٢/٣٨ المؤرخ في ١٩ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٣ و ٨٩/٣٩ المؤرخ في ١٣ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٤ ،

" وقد احاطت علما بمشروع الاعلان المتعلق بالمبادئ الاجتماعية والقانونية المتصلة بحماية الأطفال ورعايتهم ، مع اهتمام خاص بالحضانة والتبني على الصعيدين الوطني والدولي ، كما قدمه اليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٢٨/١٩٧٩ المؤرخ في ٩ أيار/مايو ١٩٧٩ .

" واذ تقدر الأعمال التي أنجزت بشأن هذه المسألة في لجنيتها الثالثة والسادسة ، وكذلك الجهود التي بذلتها الدول الأعضاء التي تمثل نظاما قانونية مختلفة ، أثناء المشاورات التي جرت في المقر في الفترة من ١٦ الى ٢٧ أيلول /سبتمبر ١٩٨٥ ، للاسهام في الجهد المشترك المتعلق بانجاز الاعمال المتعلقة بوضع مشروع الاعلان ،

" واذ تشير الى الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ،

" واذ تشير أيضا الى اعلان حقوق الطفل الذي أصدرته بقرارها ١٣٨٦ (د - ١٤) المؤرخ في ٢٠ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٥٩ ،

" واذ تؤكد من جديد المبدأ السادس من ذلك الاعلان ، الذي ينص على تنشئة الطفل ، عند الامكان ، برعاية والديه وفي ظل مسؤوليتهما ، وتنشئته ، بأي حال ، في جو يسوده الحنان والأمن المعنوي والمادي ،

" واذ تشعر بالقلق لكثرة عدد الأطفال الذين ينبذون أو يصبحون يتامى نتيجة للعنف ، أو الاضطرابات الداخلية ، أو الحرب ، أو الحالات المشابهة للحرب ، أو الأزمات الاجتماعية ، أو الكوارث الطبيعية ،

" وإذ تضع في الاعتبار أن المصالح المثلى للطفل ينبغي أن تكون المعيار الوحيد في جميع إجراءات الحضانة والتبني ،

" وإذ تدرك الحاجة إلى إعلان مبادئ شاملة تؤخذ في الاعتبار في المحادثات التي تتخذ فيها إجراءات تتصل بحضانة طفل أو تبنيه ، على الصعيد الوطني أو الدولي ،

" وإذ تضع في الاعتبار ، مع ذلك ، أن المبادئ الواردة أدناه لا تفرض على الدول نظاماً قانونية مثل الحضانة أو التبني ،

" تصدر الإعلان المتعلق بالمبادئ الاجتماعية والقانونية المتعلقة بحماية الأطفال ورعايتهم ، مع الإشارة بوجه خاص إلى الحضانة والتبني على الصعيد الوطني والدولي ، المرفق نصه بهذا القرار .

" مرفق "

"إعلان متعلق بالمبادئ الاجتماعية والقانونية المتعلقة بحماية الأطفال ورعايتهم ، مع اهتمام خاص بالحضانة والتبني على الصعيد الوطني والدولي"

"ألف - الرعاية العامة للأسرة والطفل"

" المادة ١ "

" على كل دولة أن تعطي أولوية عالية لرعاية الأسرة والطفل .

" المادة ٢ "

" تتوقف رعاية الطفل على توفير رعاية جيدة للأسرة .

" المادة ٣ "

" الأولوية الأولى للطفل هي أن يرباه والداه الأصليون .

" المادة ٤

" إذا كانت رعاية الطفل من قبل والديه الأصليين غير متاحة أو غير ملائمة ، ينبغي النظر في توفير الرعاية له من قبل أقارب والديه أو من قبل أسرة بديلة - حاضنة أو متبنية ، أو ، إذا اقتضى الأمر ، من قبل مؤسسة ملائمة .

" المادة ٥

" يكون المعيار الوحيد في جميع الأمور المتعلقة بتوفير رعاية للطفل خارج رعاية والديه الأصليين هو المصالح المثلى للطفل ، وخاصة حاجته إلى الحب وحقه في الأمن والرعاية المستمرة .

" المادة ٦

" ينبغي أن يتلقى الأشخاص المسؤولون عن اجراءات الحضانة أو التبني تدريباً مهنياً أو تدريباً ملائماً آخر .

" المادة ٧

" على الحكومات أن تحدد مدى كفاية مرافقها الوطنية المختصة برعاية الطفل وأن تنظر في اتخاذ التدابير الملائمة في هذا الشأن .

" المادة ٨

" يكون للطفل في جميع الأوقات اسم وجنسية وممثل قانوني . وينبغي ألا يحرم الطفل ، نتيجة للحضانة أو التبني أو أي نظام بديل ، من اسمه أو جنسيته أو ممثله القانوني إلا إذا اكتسب الطفل بذلك اسماً جديداً أو جنسية جديدة أو ممثلاً قانونياً جديداً .

" المادة ٩

" ينبغي أن يعترف الأشخاص المسؤولون عن رعاية الطفل المحتضن أو المتبنى بحاجته إلى معرفة جذوره ، إلا إذا كان ذلك يتعارض مع مصالح الطفل المثلى .

" باء - الحضانة "

" المادة ١٠ "

" ينظم القانون حضانة الأطفال .

" المادة ١١ "

" يجوز أن تستمر رعاية الأسرة الحاضنة ، وان كانت مؤقتة الطابع ، اذا اقتضى الأمر ذلك ، لحين بلوغ الطفل سن الرشد ولكنها ينبغي ألا تمنع عودة الطفل الى والديه الأصليين ، أو تبنيه ، قبل ذلك .

" المادة ١٢ "

" في جميع الأمور المتعلقة برعاية الأسرة الحاضنة للطفل ينبغي اشراك الوالدين الحاضنين المتوقعين اشراكا سليما ، وكذلك اشراك الطفل ووالديه الأصليين اذا اقتضى الأمر ذلك ، وينبغي أن تتولى مسؤولية الاشراف على ذلك سلطة أو وكالة مختصة مسؤولة لتأمين رفاه الطفل .

" جيم - التبني "

" المادة ١٣ "

" الغرض الأساسي من التبني هو توفير أسرة دائمة للطفل الذي لا يمكن أن يرعاه والداه الأصليان .

" المادة ١٤ "

" على الأشخاص المسؤولين عن ايجاد جهة تبني للطفل أن يختاروا ، عند النظر في جهة التبني الممكنة ، أنسب البيئات للطفل .

" المادة ١٥

" ينبغي اتاحة وقت كاف واسدا" مشورة ملائمة لوالدى الطفل الأصليين ولوالديه المتبنين المتوقعين ، وللطفل اذا اقتضى الأمر ذلك ، بغية التوصل الى قرار بشأن مستقبل الطفل في أقرب وقت ممكن .

" المادة ١٦

" ينبغي لوكالات أو هيئات رعاية الطفل ملاحظة العلاقة بين الطفل المرشح للتبني وبين الوالدين المتبنين المتوقعين قبل حدوث التبني . وتكفل التشريعات اعتراف القانون بالطفل بوصفه فرداً من أفراد الأسرة المتبنية وتمتعته بجميع الحقوق المتعلقة بذلك .

" المادة ١٧

" اذا تعذر ايجاد أسرة حاضنة أو متبنة للطفل أو توفير رعاية له على أى نحو ملائم في البلد الأصلي ، يجوز النظر في التبني عبر القطرى كوسيلة بديلة لتوفير أسرة للطفل .

" المادة ١٨

" ينبغي للحكومات اقرار السياسات والتشريعات والاشراف الفعال لحماية الأطفال الذين يشملهم التبني عبر القطرى . ولا ينبغي اتخاذ اجراءات التبني عبر القطرى ، حيثما أمكن ، إلا بعد اقرار هذه التدابير في الدول المعنية .

" المادة ١٩

" تكون القاعدة في اجراءات التبني عبر القطرى هي اتمامها عن طريق السلطات أو الوكالات المختصة مع تطبيق ضمانات ومعايير معادلة للضمانات والمعايير القائمة فيها يتعلق بحالات التبني على الصعيد الوطنى . ولا ينبغي بأى حال أن يؤدى القيام باجراءات التبني الى تحقيق مكسب مالى غير سليم للمشاركين فيه .

" المادة ٢٠

" في حالة التبني عبر القطرى الذى يتم عن طريق أشخاص يعملون كوكلاء للوالدين المتبنين المتوقعين ينبغي اتخاذ احتياطات خاصة لحماية مصالح الطفل القانونية والاجتماعية .

" المادة ٢١

" لا ينبغي النظر في أى حالة من حالات التبني عبر القطرى قبل التثبيت من عدم وجود أى قيود قانونية تمنع تبني الطفل ، مع التأكد من توافر جميع الوثائق ذات الصلة اللازمة لاتمام التبني ، مثل موافقة السلطات المختصة . ويجب التثبيت أيضا من أن الطفل سيكون باستطاعته أن يهاجر ويلحق بالوالدين المتبنين المتوقعين ، وله أن يحصل على جنسيتها .

" المادة ٢٢

" تكون القاعدة ، في حالات التبني عبر القطرى ، هي ضمان السلامة القانونية للتبني في كل من البلدين المعنيين " .

٥ - وفي الجلسة ٩٤ المعقودة في ٢ كانون الأول / ديسمبر ، أشار ممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية الى أن مقدمي مشروع القرار لا يصرون على طرحه للتصويت ، وذلك نتيجة لمشاورات غير رسمية . وقدم هو باسم وفده مشروع مقرر (A/C.6/40/L.26) نقحه شفويا فيما بعد بالاستعاضة عن عبارة " واذ ترحب " في الفقرة الثانية من الديباجة بعبارة " تحيط علما " .

٦ - وفي الجلسة ٥٥ المعقودة في ٢ كانون الأول / ديسمبر ، نقح مشروع المقرر شفويا فاستعاض في الفقرة الثالثة عن عبارة " للتوصل الى اتفاق بشأن المسائل المتبقية واعتماد مشروع الاعلان في تلك الدورة " بعبارة " للنظر في المسائل المتبقية بغية التوصل الى اتفاق واعتماد مشروع الاعلان " .

٧ - وفي الجلسة ذاتها اعتمدت اللجنة مشروع المقرر (A/C.6/40/L.26) ، بصيغته المنقحة شفويا (انظر الفقرة ٩) .

٨ - وأدلى كل من ممثلي السويد ومدغشقر ببيان تعليلا لموقفه قبل اعتماد المقرر .

ثانيا - توصية اللجنة السادسة

٩ - توصي اللجنة السادسة الجمعية العامة باعتماد المقرر التالي :

ان الجمعية العامة ،

(أ) تعرب عن تقديرها للأعمال المنجزة في لجنتيها الثالثة والسادسة في اطار الجهود المشتركة لصياغة اعلان متعلق بالمبادئ الاجتماعية والقانونية المتصلة بحماية الأطفال ورعايتهم ، مع اهتمام خاص بالحضانة والتبني على الصعيدين الوطني والدولي ،

(ب) تحيط علما بالتقرير (١) المتضمن مشروع الاعلان ، والمتعلق بالمشاورات غير الرسمية المفتوحة المعقودة بمقر الأمم المتحدة من ١٦ الى ٢٧ أيلول /سبتمبر فيما بين دول أعضاء تمثل نظما قانونية مختلفة ،

(ج) تقرر أنه ينبغي للجنة السادسة أن تجرى مشاورات غير رسمية لفترة محدودة في بداية الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة ، للنظر في المسائل المتبقية بهدف التوصل الى اتفاق واعتماد مشروع الاعلان في تلك الدورة .
